

الدمج التنظيمي وأثره في تطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية

دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية

The Organizational Identification and its effect in the application of the Electronic Governance principles : A survey study in a Sample from Iraqi banks

أ.م.د. صفاء إدريس عبودي

الباحثة: نورا عزيز فتاح

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

Assistant prof. Safa Adres Abboudi
College of Administration and Economics
Mosul University
safa_adres@uomosul.edu.iq

Researcher: Nora Aziz Fattah
College of Administration and Economics
Mosul University
noorababaalos@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2021/5/24 تاريخ قبول النشر 2021/7/4 تاريخ النشر 2022/4/3

المستخلص

يسعى البحث الحالي الى اختبار مدى تأثير الدمج التنظيمي بابعاده (العاطفي ، والمعرفي الادراكي ، والقيمي) في تطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية متمثلة بـ (الشفافية الالكترونية ، المشاركة الالكترونية، المساءلة الالكترونية، التدقيق الالكتروني ،تقديم المعلومات الالكترونية، والتواصل والتفاعل). ولقد تم صياغة نموذج فرضي وتبعه مجموعة من الفرضيات التي خضعت لاختبارات متعددة للتأكد من صحتها، واعتمد البحث على أداة الاستبيان كاداة رئيسية في جمع البيانات والمعلومات ولقد تبني البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي استخدمك لتعزيز وتدعيم المفاهيم الخاصة بالبحث. ولقد اختيرت المصارف العراقية والمتمثلة بمجموعة من فروع مصرف الرافدين والمصرف الصناعي و المصرف الزراعي والبنك المركزي العراقي ولقد بلغ مجتمع البحث (400 فرداً من العاملين اختير منهم عينة قصدية غير عشوائية بواقع (296) فرداً من العاملين بمستويات الادارية وبتحصيل دراسي من دبلوم فما فوق. وقد تم اجراء تحليل البيانات بواسطة البرنامج الاحصائي (V.24 Amos وتم التوصل الى مجموعة من النتائج التي صيغت بموجبها مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تؤكد التأثير المعنوي بين المتغيرات المبحوثة.

الكلمات المفتاحية: الدمج التنظيمي ، الحوكمة الالكترونية، المصارف العراقية

Abstract

The current study attempted to test the scope of the organizational identification effect implying (emotional , cognitive and evaluative) in the application of the electronic governance principles represented by (electronic transparency, electronic contribution, electronic accountability, electronic checking, electronic information submission, communication and interaction). A hypothetical model has been formulated followed by hypotheses which were tested repeatedly to validate them. The study based on a questionnaire as a main method in data collection . It adopted a descriptive analytical way which has been used to illustrate the research concepts. Iraqi banks, represented by Al - Rafidain bank branches group, namely, industrial, agricultural and the central Iraqi banks, have been selected in which the research community was 400 person from whom 296 persons were chosen as an intentional, not random sample holding various administrative positions with the scientific qualification (Diploma and above). The statistical program

(AMOS v.24) has been used to analyze the data by which certain results have been formulated which ensure the cognitive effect among other variables.

Keywords: Organizational Identification Electronic Governance , Iraqi banks

المقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تسارع في التطور التكنولوجي وزيادة في المنافسة في مختلف مجالات الحياة حيث تهدف جميع المنظمات الى الاستمرارية والبقاء في المجتمعات المعاصرة رغم وجود التعقيدات المتزايدة والتغير السريع في الحاجات والرغبات التي تتبعها منتجات وخدمات جديدة لذلك كان من المهم ان تبحث المنظمات على ما يضمن لها مواكبة التطورات والتعقيدات لاستمرارها وتحقيق نجاحاتها ومن هذا المنطلق يعد الأفراد العاملين الركيزة الأساسية التي تعتمد منظمات الاعمال عليها في تحقيق اهدافها ،لذا فان أي اهتمام من قبل ادارة المنظمة بالأفراد سينعكس في مستويات ادائها ونجاحها اذ يعد الدمج التنظيمي واحدا من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في ادبيات الادارة والسلوك التنظيمي فهو يمثل الصورة الايجابية الناتجة عن التفاعل بين الفرد والمنظمة ويعبر عن مدى ادراك الفرد لانتمائه وولائه للمنظمة التي يعمل فيها وتوحده معها وتشابه قيمه واهدافه مع قيمها واهدافها. ومن ناحيه اخرى ان التطورات السريعة في تطبيق تكنولوجيا المعلومات ساعدت على تنامي القدرات الرقمية للمنظمات كما انها ساعدت على تبني وفتح برامج وتطبيقات للحكومة الإلكترونية والتي بدورها تهدف الى تحسين الاداء المنظمي في القطاع العام والخاص ورغبة المنظمات في الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات لاستخدامها في التعاملات الإدارية وتبسيط وانجاز معاملات المواطنين وتطوير تطبيقات الحكومة الإلكترونية وبناء جسور التواصل بين الحكومة والمجتمع فضلا عن اهميتها واسهامها في تطوير المفاهيم المجتمعية وتبسيط اجراءات التعاملات الإدارية والمصرفية ومن اهم ايجابيات الحكومة الإلكترونية قدرتها على توفير مستويات عالية من الشفافية وتحد من ظاهره الفساد الاداري الذي ينتج من الاتصال المباشر بين المواطن والموظف المسؤول عن انجاز المعاملات من خلال رقابة و متابعة الاداء لتلك المنظمات لتحسين كفاءتها وفعاليتها وبالتالي تحقيق اهدافها .

المبحث الاول الاطار العام للبحث

اولاً: مشكلة البحث

يعتبر الدمج التنظيمي من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة وتميز الأداء ، كما نجحت الحكومة في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي، إلا أنه على الرغم من هذه الأهمية لم يلق مفهوم الحكومة الالكترونية للجهاز المصرفي العراقي القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة التي تبحث عن العوامل المؤثرة فيها ، وتزايد الأهمية المحورية الخاصة بقواعد و تطبيقات الحكومة الالكترونية للمصارف في العراق، اذ تشير الدراسات والبحوث المتعلقة بدراسة الحكومة ومبادئها في القطاع المصرفي العراقي على وجود آليات للحكومة ولكن لا ترتق إلى مستوى الطموح اضافة الى ان العراق إحدى الدول النامية التي تسعى للنهوض بمستوى مؤسساتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب ان تبدي اهتماما لسلوكيات الدمج التنظيمي والحكومة الالكترونية على وجه التحديد.

اذ اصبح نجاح المنظمة وبقائها واستمرارها بالاضافة الى حقوق كافة الاطراف المعنية فيها موضع اهتمام الكثير من الباحثين وعلماء الادارة ونظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحكومة حرصت الكثير من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ومن اهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (الحداد، 2008، 45) وعلى الرغم من ان هناك عوامل داخل وخارج المنظمة قد تؤثر على مستوى تطبيق الحكومة

الا ان هناك دراسات تشير الى ان سلوك العاملين داخل المنظمة قد يؤدي دورا هاما في خلق البيئة الادارية الملائمة لتطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية من خلال التأثير في سلوكيات المرؤوسين وتنمية علاقات تعاونية والتفاعل الاجتماعي ما بين الافراد والتي لا ترتبط رسميا بنظم الحوافز الرسمية لانجاز الاهداف (Vigoda, et al,2007)). (Chegin,2009) (Farahbod, et al,2012).

وكما اوصت دراسات علمية بضرورة دراسة موضوع الحوكمة الالكترونية من جانب سلوكي أي ربطها بسلوكيات العاملين التي تعتبر جوهر موضوع الدمج التنظيمي .(قاضي، 2013) (جبريل، 2014، 2009) (Bukhari ,et al(kasemsap,2012)).

ومن خلال المعطيات اعلاة تتبلور مشكلة الدراسة الفكرية للتكامل مع مسارات المشكلة الميدانية التي تم تشخيصها من خلال الزيارات الاستطلاعية التي اجرتها الباحثتان وتوجيه بعض الاسئلة لعدد من المسؤولين في المصارف الحكومية بغية تشخيص مدى ترسيخها لفلسفة الدمج التنظيمي ودورها في تطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية ومن هنا تكمن مشكلة البحث الاساسية في التساؤل الاتي :

ماهي طبيعة علاقة التأثير للدمج التنظيمي في الحوكمة الالكترونية في المصارف المبحوثة.

ثانيا:اهمية البحث

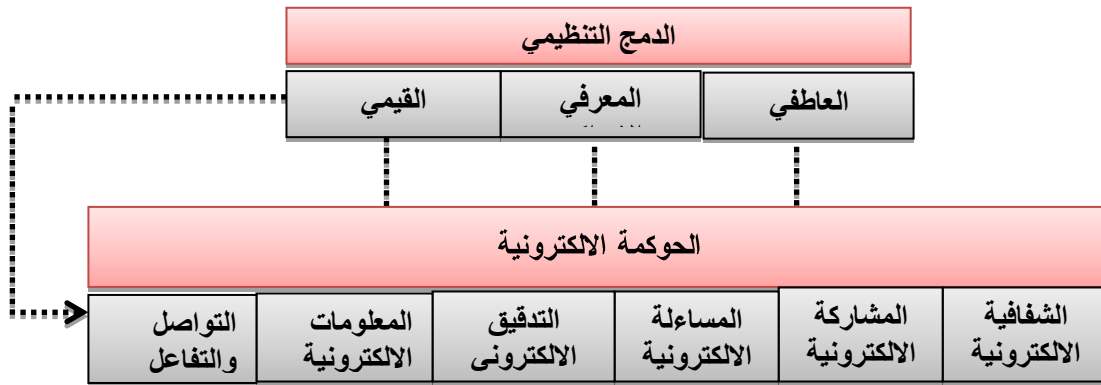
- 1-تتبع اهمية هذا البحث من اهمية الموضوع الذي تناولته اذ عد الدمج التنظيمي من اهم ادوات النجاح في المنظمات بغض النظر عن أي نوع من المنظمات او القطاعات التي يطبق فيها وخاصة القطاع المصرفي في العراق.
- 3-تستمد الدراسة اهميتها من اهمية القطاع المصرفي الذي طبقت فيه كونه يعتبر من القطاعات المهمة والفاعلة في القطر ولاسيما دوره في عملية البناء والاستثمار والتي تستوجب وجود مؤسسات مالية ناجحة على إمتثال على نحو سريع ولها القابلية للمساهمة في اجراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية .
- 3-دراسة واقع الدمج التنظيمي في المصارف العراقية وخاصة في مدينة الموصل وتقديم الحلول والمقترحات بخصوص تطبيق الحوكمة الالكترونية ومبادئها التي تعتبر لبنات البناء للمصارف لتحقيق اعلى مستويات الدقة في تقديم الخدمات وضبط الاداء والمهام وكذلك زيادة الشفافية والانفتاح
- 4-تلافي النقص في الدراسات السابقة التي تربط بين المتغيرات التي جاءت بها هذه الدراسة، إذ تعد هذه الدراسة محاولة علمية وميدانية تسلط الضوء على التطور المتسارع في المفاهيم الإدارية الحديثة ومنها مفهوم الدمج التنظيمي الذي لا يزال بؤادر الاهتمام به في البيئة العراقية في بداياتها.

ثالثا:اهداف البحث

- 1- يهدف البحث الى ايجاد اطار تنظيمي متقدم لضبط مهام واداء المؤسسات وخاصة المصرفية من خلال الدمج التنظيمي وتطبيقه لمبادئ الحوكمة الإلكترونية في تقديم الخدمات الى مختلف المستفيدين وفقا لأسس موضوعية وقانونية.
- 2- اختبار علاقة التأثير بين الدمج التنظيمي ومبادئ الحوكمة الإلكترونية في المصارف المبحوثة.
- 3- عرض مجموعة من المقترحات أمام القائمين على المصارف المبحوثة بشأن ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فضلاً عن تلك المقترحات التي تخص الباحثين في هذا المجال لإجراء البحوث العلمية وأهداف التراكم المعرفي المطلوبة.

رابعاً: مخطط البحث الافتراضي

ان البحث الحالي يتبنى مخططاً افتراضياً يعتمد على الاطر المفاهيمية المعروضة في الدمج التنظيمي والحوكمة الالكترونية، ويعتمد الانموذج على بعدين اساسيين هما: الدمج التنظيمي بوصفه بعداً مفسراً ويضم مجموعة ابعاد (العاطفي، المعرفي الادراكي، القيمي)، ومبادئ الحوكمة الالكترونية بوصفه بعداً معتمداً يتضمن مجموعة ابعاد (الشفافية الالكترونية، المشاركة الالكترونية، المساءلة الالكترونية، التدقيق الالكتروني، تقديم المعلومات الالكترونية، التواصل والتفاعل) وكما هو موضح في الشكل (1) وكما يأتي:



الشكل (1) مخطط البحث الافتراضي

المصدر: من اعداد الباحثتان

خامساً: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة هناك علاقة تأثير معنوية لابعاد الدمج التنظيمي في مبادئ الحوكمة الالكترونية في المصارف المبحوثة وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- هناك علاقة تأثير معنوية ذو دلالة احصائية للبعد العاطفي في مبادئ الحوكمة الالكترونية.
- 2- هناك علاقة تأثير معنوية ذو دلالة احصائية للبعد المعرفي الادراكي في مبادئ الحوكمة الالكترونية.
- 3- هناك علاقة تأثير معنوية ذو دلالة احصائية للبعد القيمي في مبادئ الحوكمة الالكترونية.

ساسدا : الأساليب الإحصائية المستخدمة

استعانة الباحثتان في هذا البحث بالاساليب الاحصائية الموجودة في البرنامج الإحصائي AMOS 24.V للإجابة عن تساؤلاتها وتحقيقاً لأهدافها، عبر عدد من الخطوات وهي: (ترميز أبعاد ومتغيرات البحث، قياس جودة المقياس، اختبار الفرضيات

سابعاً: مجتمع وعينة البحث

مجتمع البحث الحالي يتمثل بالمصارف العراقية في مدينة الموصل متمثلة بـ (فروع مصرف الرافدين، البنك المركزي العراقي، المصرف الصناعي، المصرف الزراعي) وطبقت البحث على عينة من الافراد العاملين والبالغ عددهم (296) شخصاً وبتحصيل دراسي من دبلوم فما فوق .

سادساً : أساليب جمع البيانات

اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي لإنجاز البحث، وما يتضمنه هذا المنهج من تقانات في تحصيل ما يستلزم من البيانات وتحديد استمارة الاستبيان التي اعدتها الباحثتان في ضوء السياقات العلمية المعتمدة لأعداد الاستبانة والجدول (1) يوضح المصادر المعتمدة في بناء استمارة الاستبيان.

جدول رقم (1)

المصادر المعتمدة في بناء استمارة الاستبيان

المتغير	الابعاد	المصدر
الدمج التنظيمي	(العاطفي، المعرفي الادراكي، القيمي).	Cassani,2007))
الحكومة الالكترونية	(الشفافية الالكترونية، المشاركة الالكترونية، المساواة الالكترونية، التدقيق الالكتروني، تقديم المعلومات الالكترونية، التواصل والتفاعل).	Oktem.et al,2014))

المصدر: من اعداد الباحثنا

المبحث الثاني

الاطار النظري للبحث

اولا: الدمج التنظيمي

ان اصل الدمج التنظيمي (Organizational Identification) يعود الى المناقشات الاولى التي حظيت في ظل مدخل الهوية الاجتماعية الذي يعد المدخل المسيطر في عملية تفسير الدمج التنظيمي والذي ظهر بشكل مبكر خلال تطور علم المنظمة (العنزي وآخرون، 2011:8)، ويلاحظ ان الكتاب والباحثين تناولون نفس معنى الدمج التنظيمي ولكن بمفاهيم مختلفة ((كالتماثل التنظيمي، والتطابق التنظيمي، والهوية التنظيمية)) وهذه المفاهيم تنطلق من نظرية الهوية الاجتماعية التي تعتبر المدخل المهيمن في ادبيات الدمج التنظيمي (Bartels, 2006:7)، ويعد موضوع الدمج التنظيمي الذي حظي في السنوات الاخيره باهتمام الكتاب والباحثين في مجال الاداره وذلك لما له من اهمية كبيرة لكل من المنظمة والافراد العاملين وتأثيره الايجابي لكل منهما وخاصتا للمنظمات وما يحقق لها ميزة تنافسية من خلال التفرد والتميز عن باقي المنظمات ومع مرور الوقت تتكون لكل منظمة هوية خاصه بها تختلف عن غيرها فعند وجود هوية تنظيمية متميزة للمنظمة تسهم في تعميق اسلوب تفكير موحد لعضائها ويساعد على وضع اسس مشتركه لاتخاذ القرارات ، يحدث الدمج التنظيمي عندما يشعر الفرد بوجود صلة بمنظمته ويرى أنه متحد مع المنظمة ويكرس نفسه فيما يتعلق بالمنظمة (Turhan & Koprulu, 2020:112)) وايضا لا يمكن وجود اي اساس تنظيمي دون الافراد فهم يمثلون ركيزه اساسيه للتطور والتقدم في اي منظمة ومجتمع ومن خلال الدمج التنظيمي الذي يعبر عن علاقة الانتماء بين الفرد والمنظمة الذي يستطيع مواجهة التعقيدات والتغيرات ومن اجل فهم الدمج التنظيمي بشكل افضل قد تكون هناك حاجة الى مراجعة موجزة للهوية الاجتماعية والتعرف على انها بنابات للدمج التنظيمي من الهوية الاجتماعية والهوية وعرف (Tajfel, 1978: 63)) الهوية الاجتماعية بأنها "ذلك الجزء من مفهوم الذات للفرد الذي ينبع من معرفته بعضوية مجموعة (أو مجموعات) اجتماعية مع القيمة والأهمية العاطفية المرتبطة بتلك العضوية." وعندها تشكل المنظمة جزءاً من الهوية الاجتماعية للفرد حيث يتجذر الدمج التنظيمي في نظرية الهوية الاجتماعية، وقد طرح الكتاب والباحثين في مجال الادارة والسلوك التنظيمي مفاهيم متعددة ومختلفة للدمج التنظيمي والموضحة بالجدول (2)

الجدول رقم(2)

مفاهيم الدمج التنظيمي من وجهة نظر الباحثين في مجال السلوك التنظيمي

ت	اسم الباحث	المفهوم
1	Ashforth & Mael, 1989:23	"الإدراك الذاتي أو الشعور "بالانتماء" أو "الوحدة" مع المنظمة".
2	Shamir and Kark, 2004:117	"مفتاح وعلاقة قوية تعكس الوضع النفسي بين الموظف والمنظمة ولديه القدرة على تفسير العديد من المواقف والسلوكيات الهامة في المنظمة".
3	Hameed ,et al,2011:6	"بانه نوع من انواع التطابق الاجتماعي الذي يعرف فيه الفرد نفسه من خلال عضويته بالمنظمة".
4	Wang ,et al,2017:11	"التزام العاملين وارتباطهم بقيم المنظمة واهدافها وشعور الفرد بالولاء والالتزام والرغبة بالبقاء والاستمرار في خدمتها".
5	الكعبي،2018:146	"توافق القيم والعادات والاهداف الخاصة بالافراد العاملين مع القيم والاهداف التي تمارسها وتسعى الى تحقيقها".

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على المصادر الواردة فيه.

واستناداً لما ورد من مفاهيم في الجدول تعرف الباحثان الدمج التنظيمي "بانه صلة نفسية بين كل من الفرد والمنظمة ويشعر بموجبها الفرد برابطة عاطفية ومعرفية وقيمية عميقة مع المنظمة باعتبارها كيان اجتماعي".

ابعاد الدمج التنظيمي

تباينت وجهات نظر الباحثين في تحديد الأبعاد الأساسية للدمج التنظيمي ، نظرا لاختلاف توجهاتهم الفكرية ومن خلال المراجعة للدراسات والأدبيات المتعلقة بإبعاد الدمج، فهناك من يرى بأنه يتضمن بعدين تمثلت ب (التماثل الإدراكي، والتماثل العاطفي) اما دراسة (Guarana,2010) فحددها بثلاثة ابعاد تمثلت ب(العاطفي والمعرفي والقيمي) وهي الأبعاد نفسها التي ستعتمد في الدراسة الحالية نظر، لانسجامها مع أهداف الدراسة ، كماحدد ((Johnson, et al, 2012)) ثلاثة أبعاد أساسية تمثلت ب (الولاء، الانتماء، التشابه) في حين حدد((Kreiner & Ashforth, 2004:26-27)) أربعة أبعاد للتماثل التنظيمي تمثلت ب(عملية التماثل، وعدم التماثل، والتماثل المحاذي، والتماثل المزدوج)، وتمثل ابعاد الدمج التنظيمي جوانب نفسية واجتماعية من حيث وصف التماسك الاجتماعي للفرد مع مجموعة أو أفراد آخرين وتعريف نفسه كعضو في مجموعة (Yildiz,2018:277).وفيما يأتي توضيح لمضامين الابعاد التي تم اعتمادها في الدراسة الحالية:

1-البعد العاطفي: عرفة العاطفة على انها الميل الى الاحتفاظ بروابط عاطفية مع الشخص المناسب والاستمتاع بالمناقشة وتم تقديم سابقة العاطفة لأنها متغير يقيم استعداد الفرد للتماهي مع المجموعات والميل الى تصور المجموعات على انها امتدادات للذات من المفترض أن الاشخاص في الواقع يتعاطفون بقوة مع مجموعة من الناس يتماهون بقوة ايضاً مع المجموعات الاخرى (Cassani,2007:39)، ان وجود مجموعة من الاشخاص الذين يشتركون في نفس الهوية الاجتماعية او تحديد انفسهم من حيث عضوية نفس الفئة الاجتماعية ويعتبر الشعور بالانتماء الى مجموعة اجتماعية كافيا لتكون جزءا من مجموعة وينقل المشاعر والخبرات الفردية بسبب العضوية التنظيمية ((Epitropaki&Martin,2005:571)) ويشعر الفرد بالانتماء الى المنظمة والتعلق العاطفي بها فانه يدرك

نفسه كعضو في مجموعة اجتماعية يشعر بعلاقات عاطفية (قوية أو ضعيفة) تجاه هذه المجموعة وتركز العناصر العاطفية لتحديد الهوية على الانتماء والعضوية وعلى الكبرياء والفرح والذنب وتتمحور عناصر الدمج التنظيمي حول المشاعر التي يتم تقييمها وتكون أيضاً تجربة الجذب والاستمرار في المنظمة ويتكون من استثمار عاطفي من الوعي والتقييم. (Guarana,2010:14))

2- البعد المعرفي الإدراكي: يبين بأنه التوافق والتجمع من قبل العاملين مع المنظمة ، وإن الفرد الذي يكون لديه مستوى عال من الولاء والانتماء يكون لديه اعتقاد قوي في قبول أهداف المنظمة وبذل أقصى جهود ممكنة في الاستمرار والرغبة في بقاء عضويته بالمنظمة (مغار،2018:24)، وينعكس البعد المعرفي في نية الموظف لاتخاذ القرارات من خلال النظر في نتيجة الإجراءات تجاه المنظمة وعندما يقبل الموظفون في المنظمة قيمها وأهدافها فإن اتخاذ القرار سيكون قيمة المنظمة وهدفها وذلك يؤدي الى خفض التكاليف المتعلقة باتخاذ القرار الخاطئ والتدريبات الخاصة بشأن تحويل القيمة (Hamzagic,2018:3)). والعناصر المعرفية للدمج التنظيمي هي القيم والأهداف المشتركة بين الفرد والجماعة التي تخلق البنية المعرفية لمفهوم الذات فيما يتعلق بالمجموعة ويشير البعد المعرفي الى ان الفرد يدرك انه جزء من مجموعة معينة ويعرف انه عضو فيها. (Gassani,2007:36))

3- البعد القيمي: يعرف على انه الاستجابة والتماشي مع المعتقدات والقيم الأكثر تطابقاً، ويبين أيضاً انه على المنظمة ان تستجيب للمعتقدات والقيم الأكثر تطابقاً مع الافراد حيث انهم يندمجون مع الخصائص التنظيمية التي يرون فيها انفسهم مع المفهوم الذاتي حيث ان الافراد يدركون ان هنالك دمجاً بين خصائصهم مع مجموعة عملهم وخصائص المنظمة والتي تفوق الخصائص المشتركة مع المنظمة من خلال العمل الفعلي والتفضيلات الشخصية والتفاعل المباشر وحتى المصير المشترك والتاريخ ، فدمج الفرد مع المجموعة يعتمد على تطابق الاهتمامات الشخصية عند اجراء نفس الأنشطة التي تعملها المجموعة ، (مغار،2018:23). ولقد ركز الباحثين على الدمج التنظيمي كتوافق قيمي بين العضو والمنظمة . (Dutton, et al,1994:241)

ثانياً: الحوكمة الالكترونية

تعمل الحوكمة على تحديد الاتجاه الاستراتيجي في المنظمة والرقابة على ادائها وان جوهر الحوكمة يهتم في تحديد الطرق لضمان اتخاذ القرار الاستراتيجي بشكل فعال للمنظمة . (Hitt,etal,2003:308)

تعد الحوكمة ممارسة للسلطة لتوجيه النظم الاجتماعية فضلاً عن عملية يتم من خلالها توجيه المنظمات والسيطرة عليها ومساءلتها. كما أنها تعتبر مجموعة من الأنظمة والعمليات المعنية بضمان التوجيه العام والفعالية ، تتكون الحوكمة من متطلبات ضرورية لتفاعل أفضل مع المجتمع في عملية الحكم (Savic,2006:17)). ان الابتكارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر فرص جديدة للتفاعل بين المجتمع والحكومات و تعتبر مهمة في تحويل العملية الحاكمة الحالية إلى عملية حاكمة مفتوحة للتعاون والتداول بين مختلف القائمين في عمليات تقديم الخدمة وتقديم المعلومات وان هذا الفهم لأعمال الحوكمة هو الاعتراف بمشاركة المواطنين كجزء من عملية صنع القرار ويركز على تلبية المتطلبات مثل الشرعية والتطبيقات الحكومية والقرارات وتحسين الإنتاجية الحكومية (Oktem,etal,2014:1927). والجدول (3) يوضح مفاهيم الحوكمة الالكترونية من وجهة نظر الكتاب والباحثين :

جدول رقم(3)

مفاهيم الحوكمة الالكترونية من وجهة نظر الكتاب والباحثين

ت	اسم الباحث والسنة	المفهوم
1-	(Sinch&Sharma,2009:2)	النهج في كيفية استخدام الحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الاخرى المستندة على الويب لتحسين وتعزيز كفاءه وفعالية تقديم الخدمات في القطاع العام وتشجيع المواطنين في عملية صنع القرار.
2-	Abdul Salam, 2013:9	التفاعل الالكتروني (المعاملات وتبادل المعلومات)بين الحكومة والجمهور (المواطنين والمنظمات) والموظفين.
3-	(Kumar, et al, 2014:6)	ادارة الكترونية ذكية شفافة مع وصول سهل وتدفق امن حقيقي للمعلومات عبر الحواجز بين المنظمات وتقديم خدمة عادلة وغير منحازة للمواطن .
4-	(حمادي واخرون، 2019:959)	الخطط والقوانين الادارية التي تنظم عمل الدوائر الحكومية والمنظمات الاهلية والتي يشترك فيها قطاع الاعمال والمجتمع المدني.

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على المصادر الواردة في متنه.

استنادا لما تقدم تعرف الباحثان الحوكمة الالكترونية الى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين المعلومات وتقديم الخدمات ومشاركة اصحاب المصالح في عملية صنع القرار لتطبيق المساءلة والاستجابة والشفافية في العمل الاداري.

ابعاد الحوكمة الالكترونية

اختلفت اراء الكتاب والباحثين في تحديد الابعاد الاساسية للحكومة الالكترونية ،اذ اتفق كل من (Savic,2006) و(Ubaldi,2011) و (AbdulSalam,2013) على مجموعة ابعاد تبين ب(الشفافية،المساءلة، العدالة، القواعد القانونية، الفاعلية، الاستجابة، لتوافق، الكفاءة) تمثل هذه الابعاد المبادئ الاساسية التي تربط المواطنين بحكومتهم وبناء التفاعل مع المجتمع الذي تعمل فيه الحكومة (Abdul Salam,2013:10)) ،الا ان تطور مفهوم الحوكمة الالكترونية في الالونة الاخيرة وماظهرته نتائج التغير البيئي في مجال التنافس او التطور التكنولوجي ، طور الباحثين والكتاب مجموعة من الابعاد التي تتناسب مع تلك المتغيرات اذ اتفق كل من (Singh&Sharma,2009وOktem.et al,2014)) و(صلاح الدين وعطية،2018) على مجموعة من الابعاد والتي تمثلت ب(الشفافية الالكترونية ، المشاركة الالكترونية ، المساءلة الالكترونية ، التدقيق الالكتروني ، التواصل والتفاعل ، تقديم المعلومات الالكترونية) والتي ستعتمدها الدراسة الحالية كونها ابعاد اكثر شمولية وتتناسب مع طبيعة الميدان المبحوث وفيما يلي توضيح لهذه الابعاد:

1-الشفافية الالكترونية :بشكل عام تشير الشفافية إلى انفتاح العمليات والأنشطة الحكومية التي يمكن تحقيقها من خلال ترتيب المعلومات الكافية المتاحة والتي يمكن للمواطنين الوصول إليها. توفر الحوكمة الإلكترونية باستمرار فرصاً لرصد الأنشطة الحكومية من قبل مجموعة واسعة من الأشخاص والتي يمكن أن تزيد الشفافية وتقليل الفساد ((Hoque,2005:96)بمعنى توافر كل من التعامل النزية والمكتمل وما هو مطلوب من التقارير المالية و ينبغي أن تكون أمينة وأن تقدم صورة متوازنة عن حالة الأعمال عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونزاهة

التقارير التي تعتمد على نزاهة أولئك الذين يعدونها ويعرضونها بشكل إلكتروني أي تقدم صورة حقيقية لكل ما يحدث، واتخاذ تدابير تكفل تعزيز الشفافية في إدارتها العامة من خلال اعتماد إجراءات تمكن المواطنين من الحصول على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها الحكومية وعملية اتخاذ القرارات فيها وكذلك القرارات والوثائق القانونية التي تهم العامة وتبسيط الإجراءات اللازمة لحصول المواطنين على تلك المعلومات فضلاً عن نشر تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العامة.

2- المشاركة الإلكترونية: تعتبر مشاركة المواطنين والمجتمع المدني عاملاً أساسياً في عملية التنمية، لكونها تساهم في دعم الحكم الديمقراطي، وتسهيل التفاعل بين الدولة والمجتمع من خلال مشاركة المواطنين بالمساهمة في اتخاذ القرار ومساءلة صانعي القرار عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتُعرف المشاركة بأنها انخراط واشتراك كل فاعل من الفاعلين في عمليات تحديد الاحتياجات، إعداد الخطط والبرامج، إعداد الموازنات، اتخاذ قرارات التشغيل اليومية، النواحي المالية، التنفيذ.

توفر الحوكمة القاعدة السياقية بينما توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القاعدة الهيكلية لمشاركة أكثر نشاطاً واتساعاً للمواطنين. وعرف (زدام، 2018:98) المشاركة الإلكترونية على أنها عملية اندماج المواطنين عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصنع القرارات من خلال التفاعل بين مجال المجتمع السياسي الرسمي والمجال المدني والإدارة والتي تكون متجسدة في إتاحة المعلومات وتعزيز المشاركة ومعرفة احتياجات المواطنين، وتتكون فكرة "الحكم مع الناس" من مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار. كما أنه مهم لتنظيم عمليات الحوكمة لصالح المواطنين المتعلقة بشفافية المنظمات، والمساءلة وتدقيق جميع العمليات والاستخدام الفعال للموارد العامة، (Gil & Garcia & Miranda, 2010: 58) - ضرورة قيام الدول بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعّالة لمكافحة الفساد، وتعزيز مشاركة المجتمع، وتجسد مبادئ سيادة القانون، وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العامة، وتشجيع مشاركة الأفراد فيها، وضمان تيسير حصول الأفراد على المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها إلكترونياً ولكن في ضوء قيود معينة تضمن مراعاة حقوق وسمة الآخرين، وكذلك حماية الأمن الوطني أو النظام العام والقيام بأنشطة إعلامية وبرامج توعية بمكافحة الفساد عن طريق شبكات الانترنت.

3- المساءلة الإلكترونية : المساءلة هي أحد المكونات الرئيسية للحوكمة وهي تتكون من محاسبة الموظفين العموميين والمحافظين من حيث مسؤولياتهم وإجراءاتهم وقراراتهم بما في ذلك صناع السياسات والمخططين والمديرين ومقدمي الخدمات والعاملين والنتائج والعقوبات المفروضة إذا لم تكن المخرجات والنتائج المحددة التي سلمت نزيه أي تطبيق المساءلة على الجهات الفاعلة في المنظمات (Ackerman, 2004:448) وتعتبر بأنها «خطوط واضحة وفعّالة للمساءلة» القانونية- السياسية- المالية - الإدارية (لضمان المحاسبة المالية، والقانونية، والإدارية، والسياسية للجهات المختلفة المقدمة للخدمات) القطاع الحكومي، القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية. فهناك ضرورة إنشاء نظام فعّال إلكتروني للتدقيق الداخلي الخاص بإجراءات وعقود الشراء، فضلاً عن ضرورة وجود نظام فعّال للطعن يضمن إتاحة سبل قانونية للتظلم.

بإنشاء نظام فعّال لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين الحكوميين المعنيين، وفرض عقوبات ملائمة على حالات عدم الامتثال، وكذلك اتخاذ تدابير تلزم المنظمات المالية بالتحقق من هوية العملاء، وتحديد هوية المالكين المنفعين للأموال المودعة في حسابات عالية القيمة، تتمكن المساءلة من أصحاب المصلحة والمجتمع الهيئات العامة من أن تخضع للمساءلة عن الموارد التي استثمرتها من أجل ضمان شرعية الحكومة وكذلك إجراء فحص دقيق للحسابات

التي يطلب فتحها أفراد مكلفون بأداء وظائف عامة هامة، بهدف كشف المعاملات المشبوهة، ومكبداً للحكومة توفر المساواة حقوقاً للمواطنين لتدقيق معاملات الحكومة من حيث مطابقتها القانونية. (Millard,2008:21)

4- التدقيق الإلكتروني: نشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة وإنه يساعد المنظمة في تحقيق أهدافها من خلال جلب منهجية نهج منضبط لتقييم وتحسين فعالية المخاطر لعمليات الإدارة والرقابة والحكومة (Ayagre,2015:42) ويمكن أن يشير التدقيق إلى القضايا المالية ولتحقيق الأداء والخدمات الاستشارية للحكومات يتطلب التدقيق الفعال مشاركة المواطنين في عملية التدقيق وتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة سوف يؤدي إلى الوصول للطرق الجديدة والمبتكرة وإيضاً توفير كافة المعلومات الخاصة بالحكومة للمواطنين بأسرع وقت وأقل جهد وتكاليف في عملية التدقيق (صلاح الدين وعطية، 2018: 184) تتحمل المنظمات الحكومية مسؤوليات لتوفير المساواة والشفافية في هذا المجال ، توفر بعض هذه المنظمات معلومات للجمهور وتجعل التقارير متاحة للجمهور عبر الإنترنت بالإضافة إلى ذلك يمكن للمواطنين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمراجعة هذه التقارير والتواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين والوكالات الحكومية .

يبقى التدقيق عند تقاطع المبادئ الأساسية للحكومة (المشاركة والشفافية والمساءلة). يزداد الفهم المركزي للحكم من أهمية مراجعة الخدمات العامة من قبل المواطنين والمنظمات المهنية. التدقيق أداة تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف الحكومة (أي المساواة والشفافية) ، وقد تم التأكيد على أن المواطنين قد يشعرون براحة أكبر إذا كانت ضرورة الاستثمارات من قبل الهيئات العامة مفتوحة للتدقيق و للحصول على وضع أفضل لعرض موضوعية وحيادية التقييم ، من الضروري أيضاً إجراء تدقيق مزدوج من قبل منظمات تدقيق مستقلة عن السلطة التنفيذية وقد يكون هذا مهماً بشكل خاص لتجنب الانغلاق على التقنيات الخاصة (Codagnone & Undheim,2008:14)

5- تقديم المعلومات الإلكترونية: بالنسبة للمواطنين تشير مشاركة المعلومات إلى إرسال واستقبال المعلومات حول العمليات الحكومية يُنظر إلى تبادل المعلومات على أنه شرط مسبق لمشاركة المواطنين، إن الرضا مهم للمواطنين المعاصرين وتوفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعض الفرص للمواطنين للوصول إلى المعلومات والخدمات و يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه العمليات إلى حدوث تحول في المعلومات من خلال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (West,2004:19)، تصبح المعلومات أكثر توفراً وأقل تكلفة للمواطنين و تشير الدراسات إلى أن رضا المواطنين الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن المعلومات أفضل من الطرق التقليدية في عمليات توصيل المعلومات (Reddick & Turner,2012:5).

إن تركيز السياسة على مجتمع المعلومات ينصب ببساطة على توصيل الخدمات الإلكترونية بالإنترنت وعلى قياس مدى توافرها وتطورها وإن هناك اختلافات في قدرات الوصول إلى المعلومات واستخدامها وفي الواقع هناك أدلة كافية لإثبات أن المواطنين يستخدمون قنوات المعلومات في المقام الأول بدلاً من الخدمات.

6- التواصل والتفاعل: يتكون فهم الحكومة من قدرة الحكومات في إقامة العلاقات مع المجتمع. المعاملة بالمثل هي أحد مكونات الحكم ، والاتصال مهم لنشوء علاقات تفاعلية في المجتمع وظهور مجتمع مدني نشط تتطلب جميع العمليات في الحكم مع جهات فاعلة مختلفة لديها اتصالاً فعالاً ، وهو مذكور في مصطلحات شبكات المعلومات الحكومية أو شبكات المعلومات والمعرفة (Almazan & Garcia,2012: 74) .

وقد تم التأكيد على أنه من حيث قابلية التشغيل البيني للحكومة الإلكترونية ، يجب أن تكون الجوانب الفنية والدلالية والتنظيمية للبنية التحتية متاحة وأن تكون فعالة ومن المتوقع أن يكون للحكومة الإلكترونية المطورة خدمة تفاعلية

وان المعالجة قائمة على المعاملات تتضمن اتصالاً ثنائي الاتجاه بين الوكالة والعملاء (Deller & Guilloux, 2008: 83)، يعتبر الاتصال والتفاعل في صميم بناء تطبيقات الحوكمة.

المبحث الثالث الجانب الميداني للبحث

أولاً: التحليل العاملي التوكيدي

لقد وضع (عايز، 2020: 103) التحليل العاملي التوكيدي بأنه (الأسلوب الذي يهتم باستخدام مجموعة من المتغيرات لاختبار صحة تكوين معين يعتمد على الأساس النظري، وأنه مجموعة من المتغيرات المستخدمة بالتحليل ويحاول التأكد من صحة الافتراض وإيضاح الصلة النظرية بين جميع المتغيرات وتكوينها العاملي ويضع تحديداً مسبقاً للعوامل ومن ثم يحاول مطابقة النموذج المفترض مع البيانات المستخدمة وبالطبع لا يكون التطابق تاماً ما بين النموذج المفترض والبيانات حيث يكون هناك خطأ يدل على انحرافه عن النموذج (، وذكر (العنزي والعطوي، 2011: 17) أنه في افتراض التطابق للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج سوف تنتج العديد من المؤشرات الداخلة على جودة هذه المطابقة والتي من خلالها يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضها في ضوءها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة وكما موضحة بالجدول (4) .

الجدول (4)

أهم مؤشرات حسن المطابقة وحدود قبولها

المؤشر	حدود القبول
النسبة الاحتمالية (درجات الحرية) $CMIN/DF$	إذا كانت أقل من (5) يقبل الإنموذج المفترض، فيما تعني مطابقة تامة للإنموذج إذا كانت أقل من (2).
Goodness of Fit Index مؤشر حسن المطابقة GFI	إذا كان أقل من (0.90) يعني ذلك وجود مطابقة ضعيفة، فيما إذا كان مساوي لـ (0.90) أو أكثر دل ذلك على حسن جودة الأنموذج.
Adjusted Goodness of Fit Index مؤشر حسن المطابقة المصحح $AGFI$	إذا كان أكبر من (0.85) يعني ذلك مطابقة مقبولة، أما إذا كان يساوي (0.90) أو أكثر يعني مطابقة جيدة.
المؤشر	حدود القبول
Normative Fit Index مؤشر المطابقة المعياري NFI	يدل على حسن جودة الانموذج عند بلوغه (0.90) أو أكثر.
Parsimony Goodness of fit index مؤشر جودة المطابقة الاقتصادي $PGFI$	يدل على حسن جودة الانموذج عند بلوغه (0.60) أو أكثر.
Relative Fit Index مؤشر المطابقة النسبي RFI	يدل على حسن جودة الانموذج ومطابقته للبيانات عند بلوغه (0.90) أو أكثر.
Root Mean Square Residual	يشير هذا المؤشر إلى المطابقة الجيدة للأنموذج عند

بلوغه (0.08) أو أقل.

مؤشر جذر متوسط مربعات البواقي RMR

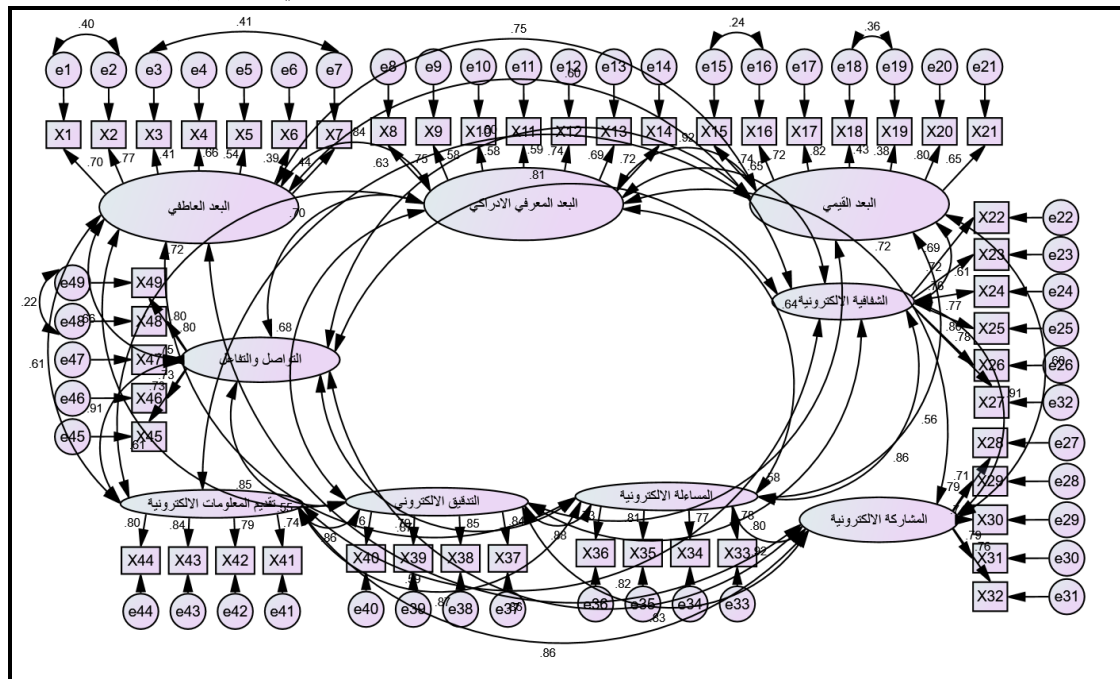
Sours: Chan, F., Lee, G. K., Lee, E. J., Kubota, C., & Allen, C. A. (2007). Structural equation modeling in rehabilitation counseling research. *Rehabilitation Counseling Bulletin*, 511:, 53-66.

واعتمادا على ما تقدم سوف تعرض الباحثان نتائج تحليل العامل التوكيدي للمرحلتين الأولى والأخيرة،
لكون عملية تعديل النموذج البنائي للدراسة تتطلب العديد من المراحل للوصول إلى مؤشرات جودة المطابقة المقبولة
على وفق معاييرها المحددة وكما يأتي:

المرحلة الأولى : التحليل العامل التوكيدي قبل الحذف

ان الهدف من اجراء التحليل العامل التوكيدي لمتغيرات الدراسة هو لمعرفة علاقات الارتباط بين
المشاهدات (الأسئلة) والبعد الذي تمثله، فضلاً عن معرفة علاقات الارتباط بين المتغيرات الكامنة (الابعاد) الخاصة
بالمتغير المفسر والمتغير المعتمد.

يوضح الشكل (2) قيم تشبعات (ارتباط) المتغيرات المشاهدة (الأسئلة) بالمتغيرات الدالة عليها (الكامنة) والمتعلقة
بمتغيرات الدراسة والمبينة قيمها على السهم ذي الرأس الواحد بين السؤال والمتغير الكامن، فضلاً عن قيم معاملات
الارتباط بين كل زوج من المتغيرات الكامنة والمبينة قيمها على السهم ذي الرأسين، كما أظهرت نتائج التحليل
العالمي عدم معنوية نموذج الدراسة بدلالة مؤشرات جودة المطابقة الموضحة في الجدول (5) وذلك بالاعتماد على
مؤشرات حسن المطابقة وحدود القبول المستخدمة من اغلب الباحثين والموضحة في الجدول (4).



الشكل (2)

التحليل العامل التوكيدي لمتغيرات الدراسة قبل الحذف

المصدر: مخرجات البرمجة الاحصائية (AMOS 24).

الجدول (5)

جودة المطابقة الخاصة بالتحليل العاملي التوكيدي للمتغيرات الدراسة قبل الحذف

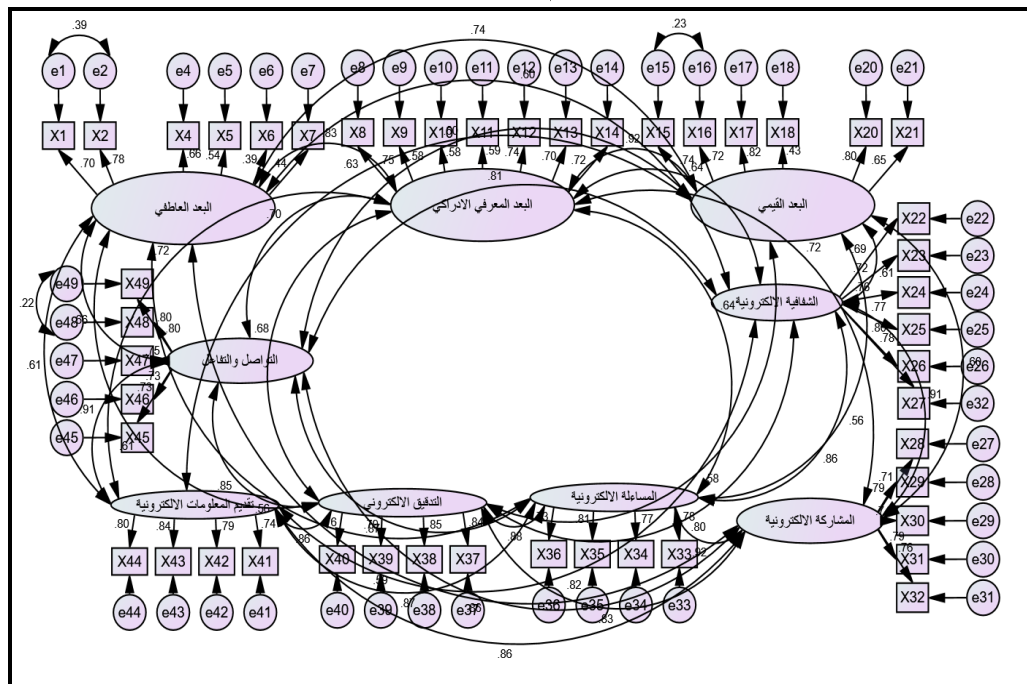
المؤشرات	القيمة	النتيجة
CMIN/DF	1.2	مطابق
GFI	0.89	غير مطابق
AGFI	0.89	غير مطابق
PGFI	0.87	غير مطابق
NFI	0.98	مطابق
RFI	0.89	مطابق
RMR	0.06	مطابق

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان استناداً إلى مخرجات البرمجية الإحصائية (AMOS 24).

المرحلة الاخيرة التحليل العاملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة بعد الحذف

بعد القيام بحذف المتغيرات ارتفعت قيمة المؤشرات فضلاً عن قيم التشبعات العالية كما يوضحها الشكل (3)

بالتالي تم الحصول على انموذج معنوي بدلالة قيم جميع مؤشرات حسن المطابقة الموضحة في الجدول (6) وهذا يدل على إمكانية ثبات المقياس وصلاحيته لقياس ما صمم لأجله.



الشكل (3)

التحليل العاملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة بعد الحذف

المصدر: مخرجات البرمجية الإحصائية (AMOS 24).

الجدول (6)

مؤشرات جودة المطابقة الخاصة بالتحليل العاملي التوكيدي للمتغيرات الدراسة بعد الحذف

المؤشرات	القيمة	النتيجة
CMIN/DF	1.3	مطابق
GFI	0.99	مطابق
AGFI	0.99	مطابق
PGFI	0.96	مطابق
NFI	0.99	مطابق
RFI	0.99	مطابق
RMR	0.042	مطابق

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان استناداً إلى مخرجات البرمجية الإحصائية (24 AMOS).

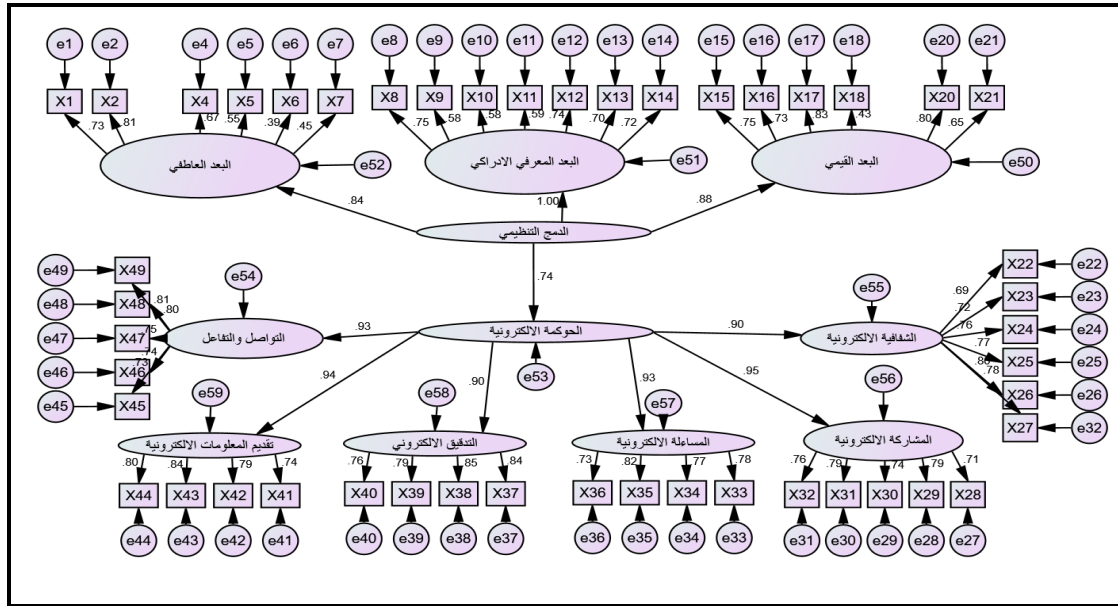
ثانياً: الاختبارات الإحصائية لفرضيات البحث

بعد التأكد من مطابقة أنموذج البحث لبيانات العينة المبحوثة، والوصول بالأنموذج إلى معايير حسن المطابقة المطلوبة والمحددة عبر إجراء التحليل العاملي التوكيدي أصبح بالإمكان اختبار فرضيات البحث التي تمت صياغتها في المنهجية، وتعتبر اختبار الفرضيات الخطوة الأخيرة في الجانب العملي، إذ سوف تقيس الباحثان بها علاقة تأثير الدمج التنظيمي في مبادئ الحوكمة الالكترونية في المصارف المبحوثة.

الفرضية الرئيسية: اختبار علاقة التأثير بين أبعاد الدمج التنظيمي والحوكمة الالكترونية .
أ- هناك علاقة تأثير معنوية ذو دلالة احصائية لأبعاد الدمج التنظيمي في مبادئ الحوكمة الالكترونية في المصارف المبحوثة.

يشير الشكل (4) الخاص بنموذج المعادلة البنائية معنوية الانموذج الذي تم تصميمه بدلالة قيم التشبعات العالية التي تفوق (50%)، حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي في الجدول (7) الخاص بتحليل الانحدار، وجود أثر طردي ومعنوي لأبعاد الدمج التنظيمي مجتمعاً في مبادئ الحوكمة الالكترونية مجتمعاً بدلالة قيمة معامل الانحدار البالغة (0.683) وهذا الاثر معنوي بدلالة القيمة احتمالية (P-value) والتي بلغت (0.008) وهي اقل من (0.05) وتؤكد نفس النتيجة تشابه إشارات حدود الثقة (95% Confidence Interval) الخاصة بالأنموذج، وبهذا يمكن القول ان الدمج التنظيمي بابعاده (العاطفي والمعرفي الادراكي والقيمي) يمكن ان يؤدي الى تطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية بابعادها (الشفافية الالكترونية، المشاركة الالكترونية، المساءلة الالكترونية، التدقيق الالكتروني، تقديم المعلومات الالكترونية، التواصل والتفاعل) .

النتيجة: من خلال ما تقدم سيتم قبول الفرضية الرئيسة التي مفادها هناك علاقة تأثير معنوية لأبعاد الدمج التنظيمي مجتمعاً في مبادئ الحوكمة الالكترونية مجتمعاً في المصارف المبحوثة.



الشكل (4)

نمذجة المعادلة البنائية لأثر أبعاد الدمج التنظيمي مجتمعة في مبادئ الحوكمة الالكترونية مجتمعة
المصدر: مخرجات البرمجة الاحصائية (AMOS 24).

الجدول (7)

تحليل الانحدار لأثر أبعاد الدمج التنظيمي مجتمعة في مبادئ الحوكمة الالكترونية مجتمعة

المتغير المفسر	اتجاه التأثير	المتغير المعتمد	قيمة معلمات الانحدار المعيارية SRW	قيمة معلمات الانحدار غير المعيارية Estimate	حدود الثقة 95% Confidence Interval		القيمة الاحتمالية P-value
الدمج التنظيمي X	→	الحكومة الالكترونية Y	0.741	0.683	Lower Bound	0.454	0.008
					Upper Bound	0.855	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان استناداً إلى مخرجات البرمجة الإحصائية (AMOS 24).

ب- يوجد تأثير معنوي من الناحية الإحصائية لأبعاد الدمج التنظيمي (منفردة) بالحوكمة الالكترونية (مجتمعة).

1- هناك علاقة تأثير معنوية ذو دلالة احصائية للبعد العاطفي في مبادئ الحوكمة الالكترونية.

2- هناك علاقة تأثير معنوية ذو دلالة احصائية للبعد المعرفي الإدراكي في مبادئ الحوكمة الالكترونية.

3- هناك علاقة تأثير معنوية ذو دلالة احصائية للبعد القيمي في مبادئ الحوكمة الالكترونية.

يتضح من الجدول (8) الخاص بنتائج تحليل الانحدار وكما يبينها الشكل (5) عدم وجود أثر معنوي للبعد

العاطفي في الحوكمة الالكترونية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.091) وان القيمة الاحتمالية لها بلغت (0.412)

وهي اكبر من (0.05)، وهذا ما يشير الى ان البعد العاطفي للعاملين لا يسهم في تطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية

في المصارف المبحوثة.

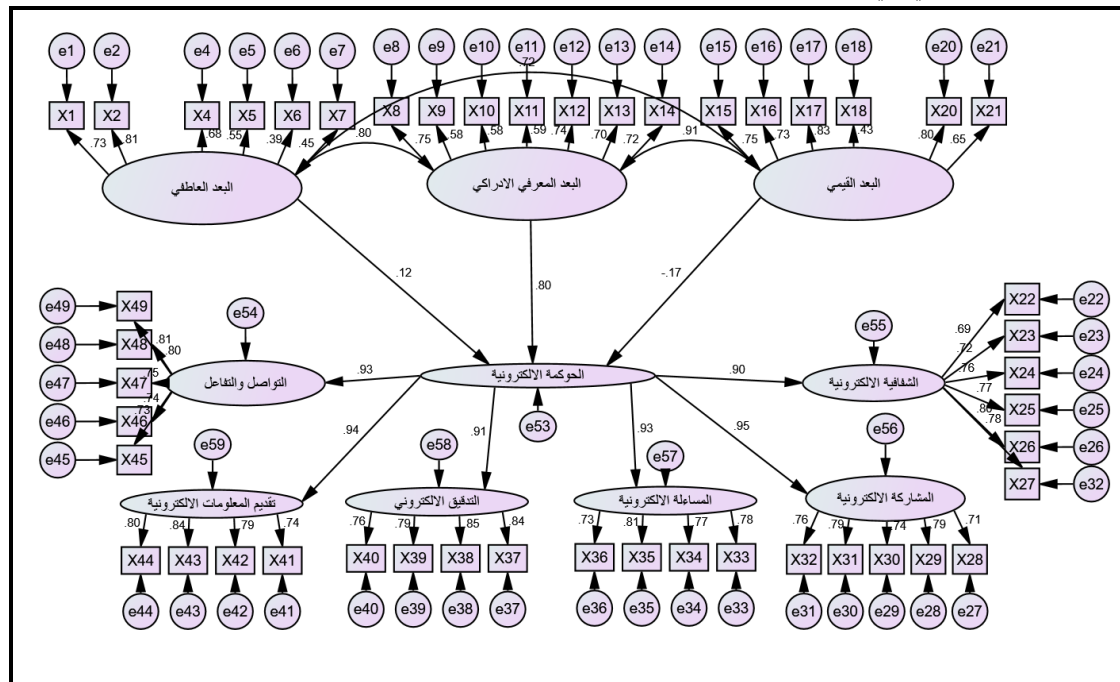
النتيجة: وباعتماد على ما سبق سيتم رفض الفرضية الفرعية الاولى للفرضية الرئيسة وقبول بديلها التي مفادها لا يوجد علاقة تأثير معنوية للبعد العاطفي في مبادئ الحوكمة الالكترونية.

اثبتت نتائج التحليل الاحصائي الموضحة في الجدول (8) وجود أثر طردي ومعنوي للبعد المعرفي الادراكي في الحوكمة الالكترونية، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي بلغت (0.714) وهذا الاثر معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية والتي بلغت (0.032) وهي اقل من (0.05)، وهذا يدل على انه كلما زاد البعد المعرفي الادراكي للعاملين كلما زاد امكانية المصارف المبحوثة من تطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية ، وهذا ما اشارت اليه دراسة (Alaarj,2014:92))

النتيجة: ومن خلال ما تقدم سيتم قبول الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسة التي مفادها هناك علاقة تأثير معنوية للبعد المعرفي الادراكي في مبادئ الحوكمة الالكترونية.

كذلك يتضح من الجدول (8) الخاص بنتائج تحليل الانحدار وجود أثر معنوي عكسي للبعد القيمي في الحوكمة الالكترونية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (-0.151) وهذا الاثر معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.042) وهي اقل من (0.05). وهذا يدل على انه كلما زاد البعد القيمي كلما قلت الحوكمة الالكترونية.

النتيجة: وباعتماد على ما سبق سيتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسة التي مفادها هناك علاقة تأثير معنوية للبعد القيمي في مبادئ الحوكمة الالكترونية.



الشكل (5)

نمذجة المعادلة البنائية لأثر أبعاد الدمج التنظيمي منفردة في الحوكمة الالكترونية مجتمعة المصدر: مخرجات البرمجة الاحصائية (AMOS 24).

الجدول (8)

تحليل الانحدار لأثر أبعاد الدمج التنظيمي منفردة في الحوكمة الالكترونية مجتمعة

المتغير المفسر	اتجاه العلاقة	المتغير المعتمد	قيمة معاملات الانحدار المعيارية SRW	قيمة معاملات الانحدار غير المعيارية Estimate	حدود الثقة 95% Confidence Interval		القيمة الاحتمالية P-value
البعد العاطفي	→	الحوكمة الالكترونية	0.117	0.091	Lower Bound	-0.242	0.412
					Upper Bound	0.358	
البعد المعرفي الادراكي	→	الحوكمة الالكترونية	0.803	0.714	Lower Bound	0.219	0.032
					Upper Bound	1.525	
البعد القيمي	→	الحوكمة الالكترونية	-0.175	-0.151	Lower Bound	-0.909	0.042
					Upper Bound	-0.302	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان استناداً إلى مخرجات البرمجية الإحصائية (24 AMOS).

المبحث الخامس الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- اكدت نتائج التحليل الخاصة بنموذج المعادلة البنائية وجود اثر طردي ومعنوي للدمج التنظيمي بابعاده الثلاثة (العاطفي، المعرفي الادراكي، القيمي) في ابعاد الحوكمة الالكترونية والمتمثلة (الشفافية الالكترونية، المشاركة الالكترونية، المسائلة الالكترونية، التدقيق الالكتروني، تقديم المعلومات الالكترونية، التواصل والتفاعل) وهذا يدل على انه كل ما زاد تبني المصارف العراقية للدمج التنظيمي كلما عزز من تطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية .

2- اثبتت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود اثر معنوي للبعد العاطفي في الحوكمة الالكترونية كما اشارة نتائج التحليل بوجود علاقة طردية ومعنوية للبعد المعرفي الادراكي في متغير الحوكمة الالكترونية وهذا يدل على انه كلما

زاد البعد المعرفي الادراكي كلما زادة امكانية التحول الرقمي وتعزيز الحوكمة الالكترونية كما بينت النتائج ان هناك اثر معنوي عكسي للبعد القيمي وهذا يشير على انه كلما زاد البعد القيمي كلما قلت الحوكمة الالكترونية .

التوصيات

1-يعد موضوع الدمج التنظيمي موضوعاً مهماً وحاسماً وفعالاً لجميع الافراد العاملين في المؤسسات فان امر نجاحهم من عدمه مرتبط بمدى امتلاكهم لابعاد الدمج التنظيمي الذي يزيد من فعالية الانجاز العام للمؤسسات ويؤدي الى جهود منتظمة ومستمرة نحوتحقيق الاهداف التي تطمح اليها تلك المؤسسات ، لذا نجد من الضرورة اعطاء المزيد من الاهتمام بالافراد العاملين للحفاظ على اندماجهم لتحقيق الرسالة والرؤية التي تم تحديدها والتي تؤدي بدورها الى تطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية.

2-على المصارف المبحوثة المحافظة على مستوى الدمج التنظيمي للعاملين وتعزيزها من خلال الاتي:
أ-محاولة انتهاج أساليب الحفاظ على العاملين للبقاء والاستمرار في الشركة حتى انتهاء خدمتهم الوظيفية.
ب-زيادة الاهتمام بالعاملين من أجل احساسهم بالانتماء.

ت-اعطاء العامل المزيد من الحرية في سلطة اتخاذ القرار من خلال رفع مستوى تمكين العاملين في المنظمة المبحوثة.

ث-ضرورة توفيرمناخ صحي يلائم ظروف العمل لرفع انتاجية العاملين.
ج-العمل بالإدارة بالأهداف والتي لها تأثير على الدمج التنظيمي من خلال تطابق اهداف العامل واهداف المنظمات المبحوثة،

ح-بناء ثقافة تنظيمية يتم من خلالها تحديد الهوية التنظيمية للمصارف وبالتالي نديد سلوك العاملين بسهولة وتحقيق الوحدة التنظيمية.

3-التأكيد على تزايد اهتمام المصارف المبحوثة بوضع استراتيجيات مناسبة لإدارة وترسيخ الحوكمة الالكترونية ، وابرار دورها في نجاح وتفوق المصارف المبحوثة.

المصادر

- 1- جبريل، وائل محمد، (2014)، اثر الالتزام التنظيمي على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالمصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة درنة، جامعة عجلون، مجلة كلية الادارة والاقتصاد.
- 2- الحداد، مناور، (2008)، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الاول حول حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي، دمشق.
- 3- حمادي، صالح مهدي، و ابراهيم، عمار غازي، وعبد الكريم، نزار معن، ((2019)، تاثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق "بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد وعلوم الادارة، جامعة ديالى.
- 4- زدام، يوسف، (2018)، المشاركة الالكترونية - نحو مفهوم يتجاوز التغريد، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (15)، العدد (27).
- 5- صلاح الدين، احمد ضياء الدين، وعطية، طارق طعمة، (2018)، الحوكمة الالكترونية ودورها في نجاح استراتيجيات التغيير التنظيمي: دراسة ميدانية في ديوان محافظة الانبار، مجلة جامعة جيهان - اربيل العلمية، العدد (2) الجزء-A.
- 6- العنزي، سعد علي حمود، والعطوي، عامر علي حسين، والسلامي، حسام حسين شياع، (2011)، التأثيرات التفاعلية بين الاحتكام للمكانة والتوجه للفردية- الجماعية وانعكاساتها في الدمج التنظيمي، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 7- العنزي، سعد علي، والعطوي، عامر علي، (2011)، فهم الهيكل الكامن لمحددات تقييم الاداء الوظيفي الشامل، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد، (8)، العدد (31).
- 8- عايز، امل اسماعيل، (2020)، التحليل العاملي التوكيدي لمقياس اعراض اجهاد مابعد الصدمة، مجلة الفتح، الجامعة المستنصرية، العدد (82).
- 9- قاضي، فاطمة الزهراء، (2013)، اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 10- الكعبي، حميد سالم، (2018)، دور التماثل التنظيمي في الحد من الصمت التنظيمي: دراسة استطلاعية لاراء عينة من الموظفين في المصارف العراقية/بغداد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (10)، العدد (23).
- 11- مغار، نصيرة ملاك عبد الوهاب، (2018)، التماثل التنظيمي وعلاقته بالراحة النفسية لدى اعوان الحماية المدنية: دراسة ميدانية بمديرية الحماية المدنية-المسيلة، رسالة ماجستير، الجزائر.

1- Abdul Salam, M., (2013). "E-Governance For Good Governance Public Service Delivery", Institute of Governance Studies ,BRAC University, Bangladesh.

2-Ashforth, B.E., Mael, F. (1989). Social identity theory and the organization. Academy of management review, 14:20-39.

3- Ackerman, J. (2004). Co-governance for accountability: Beyond "exit" and "voice". World Development 32(3), 447-463. doi:10.1016/j. worlddev. 2003.06.015

4- Ayagre ,P. (2015). Internal Audit Capacity to Enhance Good Governance of Public Sector Organizations: Developing Countries Perspective. JGD. Vol.11, Issue 1, p.p.39-60.

- 5- Alaaraj ,H.(2014).The Mediating Effect of Employee`s Triston E-government and Good Governance in the Public Sector of Developing Countries .**International journal for Learning& Development** .Vol.4,No.30
- 6- Almazan, R.,S & Garcia, J., R.,G. (2012). Are government Internet portals evolving towards more interaction, participation, and collaboration? Revisiting the rhetoric of e-government among municipalities. *Government Information Quarterly*, 29, 72-81.
- 7-- Bartels .J.(2006) .Organizational identification and communication: Employees evaluations of internal communication and its effect on identification at different organizational levels. **University of Twente** .Thesis.
- 8- Bukhari, Z.U,Ali,U,Shahzad.K and Bashir .,S. (2009) , " Determinants of Organizational Citizenship Behavior in Pakistan" , *International Review of Business Research Papers* , Vol.5 NO. 2 March Pp: 132-150.
- 9- Cassan ,F.(2007).Demographic diver sty and organizationa performance. The moderating role of identification .M.A Thesis.
- 10- Chan, F., Lee, G. K., Lee, E. J., Kubota, C., & Allen, C. A. (2007). Structural equation modeling in rehabilitation counseling research. *Rehabilitation Counseling Bulletin*, 51: 1,53-66.
- 11- Chegin ,M, G.,(2009)."The Relationship Between Organizational Justice and Organizational Citizenship Behavior", **American Journals of Economies and Business Administration** ,Vol .1,No.2,pp:171-174.
- 12- Dutton,J.E.,Dukerich ,J.M.,& Harquail ,C.V.(1994).Organizational images and member identification. *Administrative Science Quarlerly*,39:239-263.
- 13- Deller, R., & Guilloux , V. (2008). Determining relevance of “best practice” based on interoperability in European e-Government initiatives. **European Journal of e Practice** , 4,80-91.
- 14- Epitropak ,O and Martin ,R.(2005). The moderating role of individual differences in the relation between transformational/transactional leadership perceptions and organizational identification .*The Leadership Quarterly*.16 (2005),P.P.569–589.
- 15- Farahbod , Farzin et al,(2012)."Organizational citizenship behavior: The role of organizational justice and leader-member exchange", **interdisciplinary Journal of contemporary research in business** ,3,(9),pp:893-903.
- 16- Gil-Garcia ,J.R., & Miranda ,F.G. (2010).E-government and opportunities for participation :The case of the Mexican state web portals .In C.G.R eddick (Ed.), *Polities ,democracy, and e - government: Participation and Service delivery*(pp. 56-74).
- 17- Guarana ,C.L.O.(2010).The moderator effect of organizational identification on the relationship between work context and work force Engagement/Burnout **The Ohio state University** .M.A Thesis.
- 18- Hoque ,S.M.S.(2005).E-Governance in Bangladesh: Initiatives and Challenges .Raj shah .**University .ph. D Dissertation**.
- 19- Hameed ,I. ,Ghulam .A.A .,Olivier .R ;Aziz.J,&Aziz.,(2011).Extending the model of Antecedents &Outcomes of organizational identification in Pakistani context ,IAE-CERGAM ,University of law, Business and economics of Aix-Marseille, France.
- 20- Hamzagic ,E.(2018).The importance of the organizational identification forming organizational perception international review.NO.1-2.
- 21- Hill, Charles W.I., (2003)"**International Business-Competing in The Global Marketplace**", 4th ed., McGraw-Hill Irwing , Boston.
- 22- Johnson,M.D.,Morgeson,F.P.,&Hekman ,D.R.,(2012)."Cognitive and Affective Identification :Exploring the Links between Different Social Identification and ,Personality

- with Work Attitudes and Behavior", **Journal of Organizational Behavior**, Vol.33, No.8, pp.1142-1167.
- 23- Kreiner, G.E., & Ashforth, B.E. (2004). Evidence toward an expanded model of organizational identification. **Journal of organizational behavior**, 25, 1-27.
- 24- Kumar, P., Kumar, D., and Kumar, N., (2014). E-Governance in India: Definitions, Challenges and Solution. **International Journal Computer Applications** (0957-8887) Volume 101-No.16.
- 25- Kasemsap, Kijpok in, (2012). "Factors Affecting Organizational Citizenship Behavior of Passenger Car Plant Employees in Thali and", Silpakorn University, **Journal of Social Sciences**, Humanities and Arts Vol.12(2):129-159.
- 26- Millard, J. (2008). E-Government measurement for policy makers. **European Journal of epractice**, 4, 19-32.
- 27- Oktem, M., Demirhan, K., and Demirhan, H., (2014). "The Usage of E-Governance Applications by Higher Education Student", **Educational Sciences: Theory & Practice**, 14(5), pp.1925-1943.
- 29- Reddick, C.G., & Turner, M. (2012). Channel choice and choice and public Service delivery Canada: Comparing e-government to traditional Service delivery. **Government Information Quarterly**, 29, 1-11.
- 30- Shamir, B., & Kark, R. (2004). A single item graphic scale for the measurement of organizational identification. **Journal of Occupational and Organizational Psychology**, 77, 115-123.
- 31- Singh, A., and Sharma, V. (2009). "E-Governance and E-Government: A study of Some Initiatives", **International Journal of e-Business and e-Government Studies**, Vol.1, No.1.
- 32- Savic, D. (2006). E-governance theoretical foundations and practical implications.
- 33- Turhan, M. and Koprulu, O. (2020). The relationship between organizational stress and organizational identification: A research on the shopping center employees. **International Review of Management and Business Research**, Vol.9, Issue.2.
- 34- Tajfel, H. (1978). **Social categorization social identity and social comparison**, Academic Press, London.
- 35- Ubaldi, B.C. (2011). The impact of the Economic and Financial Crisis on e-Government in OECD Member Countries. **European Journal of epractice**, 11, 5-18.
- 36- Vigoda-Godot, Eran, (2007). "Group-Level Organizational Citizenship Behavior in the Education System: A Scale Reconstruction and Validation", **Educational Administration Quarterly**, Vol.43, No.4, pp.462-493.
- 37- Wang, H.J., Demerouti, E., Leblanc, P. (2017). Transformational leadership, adaptability, and job crafting: The moderating role of organizational identification. **Journal of Vocational Behavior**, 100, 185-195.
- 38- West, D. M. (2004). E-government and the transformation of service delivery and citizen attitudes. **Public Administration Review**, 64(1), 15-27. doi: 10.1111/j.1540-6210.2004.00343.
- 39- Yildiz, K. (2018). The effects of Organizational Prestige on Organizational Identification: A case Study in Primary Schools. **European Journal of Education Studies**. Vol 4, p.p. 275-293.